

الفصل الأول

لمحة عن إبطار التفكير
للمنهجية والمناهج الرئيسة
لعلوم الإنسان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لمحة عن الإطار النظري للمنهجية والمناهج الرئيسية لعلوم الإنسان

دون الدخول تفصيلاً في الإطار المرحلي للفكر الإنساني وكيف تنهج عبر العصور . يمكننا أن نوجز حين تعرضنا لمظاهره الأولى أنها عرفت الالتباس والتغميض بين ما هو إنساني وطبيعي وبين ما هو حي وميت . وبين ما هو دنيوي وأخروي . كما عرفت التخفيف من حدته وسيطرته مرة باسم الروحانية وأخرى باسم العقلانية . ومن ثم من الخطأ حين تصنيف أنواع المعرفة أن تصنف بطريقة تعسفية أو تحكيمية انطلاقاً من معيار العلمية المعاصر ، وبالتالي يصححكم نسبية العلمية حكماً شمولياً وغائباً رغم قصوره نتيجة لتجده الدائم وتصحيحه لمعطياته أولاً بأول ، وإلا فكل ما لا نستطيع استيعابه علمياً يلقي به في محيط الأساطير والخرافات . فإن كانت المدارس الوضعية حددت العلمية كمعيار للمعارف معياراً ثنائياً ، بمعنى معرفة علمية ومعرفة ضد علمية . وأدخلت تحت النوع الثاني ليس فقط الأساطير والخرافات وأوهام الفكر وإنما اللاهوت وجوانب المعارف الدينية الغيبية لا الدينية الدنيوية .

غير أننا نرى أنه من الأولى أن يطرح إطار تصنيف المعارف في أساسه إلى معرفة علمية ، ومعرفة ضدية . ولم لا ؟ .
معرفة غيرية أى ليست بالعلمية بل ولا تنزل إلى مستوى العلم لتوصف به . ونعني بهذه المعرفة : النبوة .

من هذا المنطلق يمكن أن نرى بموضوعية تطور الفكر الإنسانى بشقيه فكراً فلسفياً عقلائياً أهل للأرضية العلمية . وفكراً أسطورياً وخرافياً وروحياً استبعد بفضلها . ويأتى النوع الثالث - لا نقول الفكر النبوى وإنما الوحي الإلهى - من خلال حوار السماء لكى يغطى بل ويتجاوز الفكر العلمى فى كل مراحل تطوره لا عن طريقة التنافس فى التجريب والملاحظة . وإنما فى النتائج والمآل والنظرة التقنية لمصير الإنسان باحثاً عن التعليل وشرح الوجود ومستشهداً بما قدم له عبر حوار السماء والوحي . وهذا الفكر فى مسيرته العقلانية عرف أقوى مراحل فى الفترة الإغريقية وخصوصاً الفكر الأرسطى ومحاولة إخضاع الشروح والتعاليل للتفكير الرياضى التجريدى المنطلق من مسلمات للوصول إلى نتائج بفضل الاستدلال تحت شعار « إذا » أى بديهيات وتعاريف ومصادرات بفضل الاستدلال نصل بها إلى نتائج ، وسيطر هذا النوع من التفكير الرياضى والمنطق الأرسطى الصورى قرابة عشرين قرناً من تاريخ الإنسانية (من الفترة الإغريقية حتى العصر الحديث الأوروبى فى بداية النهضة) .

بالنسبة للفكر الإسلامى يعيننا كتنهيج له أن نحدد خصائصه
فما يلى :

مخصائص الفكر الإسلامى :

من الخطأ أن يستبعد الفكر الإسلامى منهجياً من إطار التنهين
العقلانى لتنهيج الفكر. بمعنى من الخطأ أن نصف الفكر الإسلامى
فى مراحل الماضيه بأنه فكر لم يعرف التنهيج. كذلك من الخطأ أن
نحكم على هذا الفكر منهجياً بما اكتسبه هذا المنهج من عطاء فى
هذا العصر .

الفكر الإسلامى إذن. حينما نطرح إشكالية تنهيج تحت شعار
مجازية المنهج، أو المنهج باستعماله المجازى أو الاصطلاحى كمفهوم
عام، أى طريقة تصرف ما فكرياً أو فعلاً . من هذه الزاوية يمكننا
إدخال التنهيج العام للفكر الإسلامى فنصف محدثين أو فقهاء أو
مؤرخين بالمنهجين، أو نعتهم بنعت المنهج. فنقول مضيفين إلى
المدرسة أو المفكر أو الفقيه كلمة أو تبير منهج : منهج المعتزلة،
منهج الغزالى، منهج ابن خلدون، أو مناهج المفسرين. أو مناهج
المحدثين .. أو مناهج الفقهاء ولكن بتعبير مجازى .

وكان يغلب على هذا التنهيج « طابع الكم » أى تراكم المعرفة .
حيث جمع المعلومات واكتساب المتارف كانت آنذاك مشكلة
لعدم وجود النشر ووسائل التوصيل كالمجلات والصحف والطباعة
إلى آخره . وكانت الوسيلة لاكتساب المعرفة هى التلمذ أو قراءة
مخطوطات الآخرين أو النقل أو التلقين والنقل .

ومن هنا كان الاعتزاز بتعدد صفات المفكر؛ فيوصف بأنه، طيب وفلكي إلى آخره، كذلك من خصائص منهج الفكر الإسلامي الاستشهاد والتهميش وشروح المتون وتعدد الرؤية والإسناد إلى جانب خصائص أخرى نوعية تختلف من مفكر إلى آخر .

ولا جدال أن هذا الفكر الإسلامي، رغم عطاء المنهج مجازياً، لم يقن بعد بالتقنين التخصصية المعمقة كما هو الحال الآن .

هذا الفكر أعطى الكثير بل وشكل أرضية تعتبر بمثابة انطلاق أو أصول للنهضة الأوروبية العلمية الحديثة في عقلايتها وإن كانت قديمة في مصادرها .

مع العصر الحديث، أو النصور الحديثة والمعاصرة، بدأ المنهج الفكري وهو يرتكز أساساً على العقلانية . يكتسب من التقدم العلمي لينضج . وبدوره يكسب العلوم مزيداً من النضج : ولا يمكن إغفال (كمجرد مثال) الكرتازيانية (منهج ديكارت) في بلورة المفهوم الفلسفي للمنهج باعتبار أنه مسيرة عقلانية بغية الوصول إلى الحقيقة أو إلى المعرفة أو البرهنة على الحقيقة .

ولقد ارتكز المنهج علمياً على هذه المسيرة ليجعلها عقلية بمعنى أكثر ارتباطاً باللموس في واقع الطبيعة والإنسان وبهدف ما قد يمكن معرفته من برهنة أو وصف أو تعليل أو استنتاج أو تخريج .

هذه المسيرة العقلية تعتمد على التجريب من ناحية وعلى الملاحظة المباشرة وغير المباشرة من ناحية أخرى ، فهو حيناً نقارنه بالمنطق الصوري وما حوله من تفكير رياضي تجريدي

سابق له نلاحظ أن التفكير الرياضى العقلاى : تجرىدى سورى
يعتمد على الاستدلال انطلاقاً من فرضية « إذا » بدورها كأرضية
للمسلمات . من المسلمات سواء أكانت بديهيات أو تعاريف
أو مصادرات عن طريق الاستدلال تستخلص النتائج .
بينما المنهج العلمى لا يعتمد على الاستدلال وإنما على التجريب
والملاحظة المباشرة وغير المباشرة . ولا ينطلى من « إذا » وإنما من
« لماذا » إلى جانب أن المنهج العلمى لا يعتمد على مسلمات بل
كثيراً ما يطرحها للتعليل .



مسيرة المنهج العلمى :

هى مسيرة هادفة عقلية تتحرك فى تسلسل منطقى من الأعم
إلى الأخس . ومن الأبسط إلى الأعقد ، سواء فى طرح المسائل
أو فى القضايا أو المشاكل المعقدة أو فى الإشكاليات أو فى الظواهر
المدرسة وحينما نقول «مسألة» نعنى بها مجرد تساؤلات مطروحة .
هذه التساؤلات المطروحة حينما تتطلب حكماً أو حلاً فى قضية .
وحينما تصعب القضايا أو تطرح بهدف الحل والحكم من خلال
البحث العلمى تصبح (مشكلة معقدة) وبدورها القضايا والمشاكل
حينما لا يصعب فقط حلها ، وإنما يشك فيه لتعدد أو استحالة أو
يطرح فلسفياً هنا تصبح إشكالية .

أما الظاهرة : فتعنى علة ومعلول (سبب ومسبب) وكما
أن هناك ظواهر معاشة فى الواقع الإنسانى هناك ظواهر طبيعية

مجمدة وملموسة وقابلة للسيطرة عليها بعد عزلها معسلياً أو مخبرياً بهدف التجريب .

والمنهج : بدوره استفاد من التطور العلمي في العصور الحديثة والفترة المعاصرة بقدر ما استفاد العلم من تطور المنهج ، ولقد أدى هذا التطور المضاعف أو المزدوج إلى تعدد المناهج بتعدد التخصصات والمعارف العلمية وبالتالي يمكن أن نصنف المناهج أساساً إلى صنفين :

١ - مناهج علوم الطبيعة . ٢ - مناهج علوم الإنسان .
وحيثما نحدد مفهوم علم . من الخطأ تلخيصه في تعريف محدود وإنما من الأنضل أن يرى العلم كدراسة وصفية تحليلية تخريبية لظواهرات أو قضايا أو مشاكل أو إشكاليات بهدف الوصول إلى نتائج تتجسد في شكل قوانين وذلك في علوم « الطبيعة » من خلال التجريب معسلياً أو مخبرياً . أو نتائج نستقي منها كيفية الظاهرة أو القضية كاليات وعوامل مهينة للسببية والوصول إلى اكتشاف مدى الانتظام والتكرار في السبب والسبب وهذا بالنسبة لعلوم الإنسان ومن ثم « فالعلم » لا يكتفي بمجرد الوصف كما أن العلم لا يتحرك في غيبة المنهج . وأخيراً العلم يحل محل تسلط الانطباعية في الأحكام والحلول حينما يربطها بقوانين أو بعمليات واقعية .



العلوم الطبيعية منهجياً :

باختصار يمكن أن تلتقى في أساس (أو قاسم) مشترك لمناهجنا وهو ما يعرف بمبدأ التعميم بمعنى أن في علوم الطبيعة يتصدر

التجريب على ظواهر من خلال أسس مسبقة لاكتشاف قوانين تصوب هذه الأسس أو تخطئها أو تحولها إلى مستوى آخر أو تعيد النظر فيها بطريقة أو بأخرى وذلك من خلال تحديد الظاهرة بعد عزلها أى وضعها فى المخبر أو المعمل ثم تحديد الأسس كمبادئ للتجريب على الظاهرة ، ثم فى حركة أخيرة تعميم هذه المبادئ على بقية الظواهر المثيلة حينما يتأكد صوابها أو صحتها أو رفضها والتخل عنها حينما يتأكد بالتجريب ما فيها من خطأ . ولكن كل علم من علوم الطبيعة يخرج هذا المبدأ التعميمى حسب معطياته وإمكاناته ومتطلباته . وهكذا تتعدد المناهج بتعدد العلوم وإن كانت فى جملتها تعطى أولوية للتعميم من خلال التجريب .

أما علوم الإنسان أو العلوم الإنسانية فتحت هذه التسمية يمكن أن نضع مسميات معادلة أو ثرعية أو نوعية حسب الهدف كمعادلة العلوم الاجتماعية بالعلوم الإنسانية باعتبار الهدف . أى حينما تركز العلوم على إبراز إنسانية الإنسان تصبح التسمية « علوم إنسانية » . وحينما تعطى أولوية لما هو مجتمعى تكون « علوم اجتماعية » . (كمثال) التاريخ أو علم النفس : فمثلا التاريخ حينما يكون الهدف منه السيرة ككتب الوفيات والأعيان لدينا . يكون من العلوم الإنسانية . وحينما يهتم بالأفعال والأحداث والوقائع المشتركة يصبح من العلوم الاجتماعية كالتاريخ الاجتماعى ، ومثال علم النفس حينما يكون فردى فهو من العلوم الإنسانية . بينما علم النفس الاجتماعى يعد

من العلوم الاجتماعية، فالعلم لم يختلف وإنما اختلف الهدف، فالأول هدف
 لإنسان كفرد . والثاني هدف الجماعة كمجتمع، والبعض يعزى
 هذا التمايز إلى خلفية أيديولوجية فنجد « الأيديولوجية الليبرالية »
 تميل إلى تسمية علوم إنسانية بينما الأيديولوجية الماركسية والاشتراكية
 بصفة عامة تميل إلى تسمية علوم اجتماعية وكلا التسميتين يغطي
 موضوعاً واحداً وهو « دراسة الإنسان في المجتمع » أحدهما يعطى
 أولوية في الدراسة للمجتمع على الإنسان فتسمى علوم اجتماعية .
 والآخر يعطى أولوية في الدراسة للإنسان على المجتمع فتسمى
 إنسانية . أى التسميتين أعم من الأخرى وأيهما أصح منهجاً ؟
 من حيث الأعم والصلاحيية حينما نحتكم موضوعياً في تقنين
 التسمية للمسيرة التاريخية والعلمية الأولى نجد تسمية إنسانية
 أعم باعتبار الاجتماعية وسيلة من وسائل تحقيق الإنسانية، وبعبارة
 أدق « الإنسانية » حينما ترقى بإنسانيتها إلى القمة تصبح إنسانية اجتماعية
 لا فردية وكذا « الاجتماعية » حينما تتخذ كهدف لها إبراز أصالة
 الإنسان إلى جانب عطاء المجتمع تصبح بدورها متمتعة بصلاحيية
 تستحق أن تبرز من خلالها علة وجودها كتسمية اجتماعية ، أما
 بقية التسميات أو المسميات كعلوم اقتصادية وعلوم قانونية
 وعلوم سياسية وعلوم لغوية فهي مسميات نوعية أو فرعية، وفي
 هذا الإطار، العلوم الإسلامية تأتي كمسمى إنسانى اجتماعى تركز
 أساساً على مصادر محددة لتحقيق هدف محدد . أما المصادر فهي
 الكتاب والسنة وما تلا ذلك من تطور اجتهادى على ضربها في

مختلف فروع المعرفة وكهدف تحقيق رسالة الإنسان على ضوء
وهدى تعاليم السماء وهكذا ترى أن العلوم الإسلامية هي علوم
إنسانية اجتماعية سواء في ذلك العلوم الشارحة كالتفسير والأحاديث،
أو العلوم المهتمة بالتطور الحضارى للإسلام كبشر . أو للعلوم
المهتمة بلغة القرآن كنحو وصرف وبلاغة إلى آخره.. وحتى نصنف
مناهج العلوم الإسلامية انطلاقاً من تصنيف مناهج العلوم الإنسانية
سوف نعطي باختصار عرضاً عن أهم مناهج العلوم الإنسانية
الاجتماعية ثم كيفية الانتفاع بها وتطبيقها على العلوم الإسلامية
ولنبداً بتصنيف هذه المناهج الرئيسية للعلوم الإنسانية .



رغم التعدد النوعى فى استعمال مناهج العلوم الإنسانية المراد
تطبيقها فى الإسلاميات، هذا التعدد الذى جاء كنتيجة لمتطلبات
كل علم بمقتضياته ومعطياته، يمكن أن تجمل أساساً فى مناهج
ثلاثة رئيسية :

مناهج علوم الإنسان :

المنهج التاريخى : وهو أبسط المناهج استعمالاً كطريقة
بحث إن لم يك أساسها وفى نفس الوقت أهمها من حيث التطبيق .

— ما هو المنهج التاريخى باختصار ؟

المنهج التاريخى يمكن أن نصفه أو نقسمه إلى قسمين من حيث
الاستعمال .

أولاً : المنهج التاريخي كطريقة بحث .

ثانياً : المنهج التاريخي كقدرة شرح .

أما كطريقة بحث فهو يستعمل في كل العلوم دون استثناء بما في ذلك تاريخ العلوم الطبيعية حينما تطرح العلوم الطبيعية نظرياً في تطورها التاريخي لا تجريبياً أو مخبرياً. وحينما نقول طريقة بحث نغني بذلك تبني مبسط لحركة التاريخ في كل الظواهر الإنسانية والطبيعية ونعني بحركة التاريخ الثلاثية التي يمكن أن نبسطها من باب التقريب في تساؤلات ثلاثة مرحلية:

(١) كيف نشأ ؟ (٢) كيف تطور ؟ (٣) كيف آل ؟

بمعنى أى ظاهرة تخضع في بحثها للمراحل الثلاثة ، كيف نشأت الظاهرة ثم كيف تطورت . ثم كيف آلت . أى ما هي النتائج والآثار التي ترتبت عليها بعبارة مبسطة ولد . ثم شب . ثم شاخ وتفرع .

أما المنهج التاريخي كقدرة شارحة : وهو خاص بالدراسات التاريخية فيمكن أن يتميز فيه بين مستويات ثلاثة للشروح التاريخية .

المستوى الأول : وهو الأبسط في دراسة التاريخ هو مستوى

«منهج المؤرخ» وهذا المنهج يعتمد على كيفية الاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال للأفعال أو الأفكار عبر التاريخ فهو «منهج رصدى» يعتمد في أساس كتابة التاريخ وتاريخه لا استجوابه وربما يلجأ المؤرخ في كتابة وتسجيل التاريخ لعقائديه سواء أكانت شخصية أو انتمائية سلالية . أو فكرية . أو بيئية . أو التأثر بالآهواء

والمعطيات الشخصية. وكثيراً ما يشخص المؤرخ التاريخ. وحين
سرد الوقائع والأحداث قد يلجأ المؤرخ كما أشرنا للاحتفاظ
بالربط إلى الإنشاء والأسلوب الروائي الذي لا علاقة له بالتاريخ
مثال :

أن يأتي بالنسبة لفترة من حياة عالم أو مفكر أو علم من الأعلام
أو من حياة أمة أو عصر من العصور أو حياة مدرسة من المدارس
الفكرية فلا يجد ما يسجله من وقائع أو أحداث . وهنا يغطي
الفترة المعنية انطلاقاً من أهواءه أو تذوقاته أو انتمائه فيمدح إن
أحب ويسيء إن كره . ويختزل إن كانت لا تعنيه . ويتوسع
إن كانت الفترة تعنيه . . .

أما المستوى الثاني : وهو منهج « عالم التاريخ » وهو منهج
في الشرح يتجاوز منهج المؤرخ إذ لا يكتفي بكتابة وسرد الوقائع
والأحداث أو الأنكار بهدف الربط والاحتفاظ بالتسلسل والاسترسال
وإنما يستجوب التاريخ إما مباشرة في حالة المعاصرة، وإما تاريخ
المؤرخين بعد أن يخضعه لمقاييس علمية في التاريخ، ويمكن أن
نلخصها في ثلاث :

١ - تعدد المصادر والمراجع . ومن ثم لا يكتفي بمصدر
أو مرجع واحد مهما كانت الثقة فيه . ويقارن بين المصادر
والمراجع ونعني « مصادر » ما كتب في الحدث أو الواقعة، ونعني
« بالمراجع » ما كتب عنها . (مثال لذلك: الفزالي) : ما كتبه الفزالي

يعتبر « مصادر » وما كتب عن « الفزالي » بعد ذلك يعتبر « مراجع » .

٢ - الاحتكام للعوامل المتعددة في إعادة صياغة الواقع التاريخي فعلاً أو فكراً .

وهذه العوامل منها العامل الاقتصادي والسياسي . والعامل الديمغرافي، والعامل الديني والتربوي . والعامل النفسي..إلى غير ذلك من العوامل . .

٣ - وضع الوقائع والأحداث التاريخية في بيئتها بإعادة صياغتها في حاضر أصبح ماضياً بدوره وذلك برصد مالا يتكرر من الوقائع والأحداث، ومن ثم فههدف عالم التاريخ هو تصحيح التاريخ وغربلته مما علق به من تغميض المؤرخين وتذوقاتهم وانتماءاتهم ، أى الحد من « تاريخانية المؤرخ » .

أما المستوى الثالث من المنهج التاريخي في الدراسات التاريخية. فهو الخاص « بفلسفة التاريخ». ويأتى أساساً كتنهيج بعد تأريخ التاريخ ثم علمية التاريخ (أى تصحيحه والاحتفاظ بما هو ثابت منه) ومنهج فيلسوف التاريخ حينئذ هو تحليل الوقائع والأحداث الصحيحة (وقد حدث أن البعض قام بفلسفة لتاريخ لم يخضع لعلمية التأريخ بمعنى فلسفة تاريخ المؤرخ لا علم التاريخ مثال «كارل ماركس» في بعض مناحيه لأن علم التاريخ ضرح في الفكر الغربي انطلاقاً من النصف الأخير للقرن التاسع عشر بينما نجده

في الحضارة الإسلامية العربية طرح منذ ابن خلدون وهكذا نلاحظ أن هناك مرحلة بين نهج التاريخ بيد المؤرخين أو عن طريق المؤرخين، ونهج ما أرخه المؤرخون عن طريق علمية التاريخ. وقد حددنا خصائص هذه العملية ثم يأتي في مرحلة لاحقة دور فيلسوف التاريخ ليعمل ما ثبت من الوقائع والأحداث أو ما ثبت من الفكر التاريخي كانعكاس للوقائع والأحداث (مادية التاريخ) بمعنى محاولة لاستنباط نتائج من تحليل الحدث أو الوقائع التاريخية لتنبؤ بمآلية التاريخ، كفعل لا كفكر، وإن كنا نميل إلى العطاء المتكامل بين الفعل والفكر التاريخي كمؤثر ومتأثر دون ترجيح أو أولوية حتى لا يعتبر الترجيح بمثابة مبيت أديولوجي في البحث العلمي.



وفي الدراسات الإسلامية يمكننا أن نستفيد من هذا المنهج التاريخي بمستوياته الثلاثة كمنهج لتسجيل التاريخ (المؤرخ) واستجواب التاريخ (عالم التاريخ) أو تحليل التاريخ (فيلسوف التاريخ).

فما كيفية التطبيق في الدراسات الإسلامية فيمكن أن يغطي الإطار الحضاري للمجتمع الإسلامي منذ النشأة حتى اليوم، كذلك يمكن لهذا المنهج أيضاً أن يستفيد من المنهج السيسولوجي والمنهج التحليلي، غير أننا قبل أن نطرح المنهج السيسولوجي وكيفية الاستفادة منه في الدراسات الإسلامية يمكننا بإيجاز أن نقدم الحركة المشتركة بين

مناهج علوم الإنسان (لا علوم الطبيعة) وهى المناهج التى يمكن استعمالها فى الإسلاميات. ونعنى بالحركة المشتركة لهذه المناهج مع التنوع حسب كل منهج : حركة التوثيق، بمعنى كل منهج قبل أن يستعمل كقدرة شارحة ومفسرة ومخرجة للقضايا موضع البحث لابد من مادة موثقة بوسائل متعددة ، إجمالاً نلخصها فى مستويين :

١ - التوثيق المكتبى . ٢ - التوثيق الميدانى .

أولاً - التوثيق المكتبى (١) :

يعنى «التوثيق المكتبى» جمع كل المعلومات التى لها علاقة بموضوع البحث مصادر أو مراجع أو إحصائيات أو حتى وثائق تقنية (التسجيلات والأفلام الخ) أما مراحل التوثيق وكيفية تبنيها فعادة يبدأ بالمصادر ونعنى « بالمصادر » ما كتب فى صلب الموضوع أو معاصراً له . « والمراجع » : ما كتب عن الموضوع .. هذا بالإضافة إلى الإحصائيات إذا كان الموضوع له طبيعة إحصائية إلى جانب الوسائل التقنية إذا كانت تفيد فى توثيق الموضوع مكتبياً .

وحيثما نطرح قضية المصادر والمراجع تأتي كيفية الاستغلال لهذه المصادر وهذه المراجع . هل يبدأ بالسابق تاريخياً ثم اتالى أو الأكثر قرباً من الموضوع أو الأكثر شمولاً ؟ ..

كبدأ عام ، يبدأ الباحث بقراءة أشمل وأعم المصادر ثم بتقنية المصادر ثم أشمل وأعم المراجع ثم بفيه المراجع إلا إذا كانت طبيعة البحث تملئ

(١) التوثيق المكتبى يساوى ملاحظة غير مباشرة .

عليه التسلسل التاريخي للمصادر كتحقيق المخاطر . وبعد
التوثيق المكتبي يأتي التوثيق الميداني ، وسوف نحدد «الاستفادة منه»
في المناهج الثلاثة : (١) التحليلي (٢) التاريخي (٣) السيسولوجي .



ثانياً - التوثيق الميداني (١) :

أولاً: بالنسبة للمنهج التاريخي محدود الاستعمال بمعنى أن
المؤرخ أو عالم التاريخ أو فيلسوف التاريخ غير مطالب بإجراء
تحقيقات ميدانية في عين المكان، وإنما يعتمد على وثائق تاريخية
أو محفوظات (أرشيف) ولكن من الممكن للمؤرخ أو عالم التاريخ
أو فيلسوف التاريخ أن يستطلع الوقائع والأحداث في عين المكان
معنى يستجوب الآثار الباقية. فمن يدرى قد توحى إليه بما يدعم
التحليل أو يبرز جوانب من المناقشة للحدث أو الواقعة درن الخروج
على ما تعنيه الوثائق، ومن ثم فالتحقيق أو التوثيق الميداني أقل
استعمالاً في المنهج التاريخي كأرضية من التوثيق المكتبي الذي يعتبر
هو الأساس بينما في المنهج المحليل نجد للتوثيق المكتبي يتصدر ولكن
بوسائل متعددة (المصادر والمراجع والإحصاءات والأرشفات
الخ) ولكن يمكن اللجوء إلى التوثيق الميداني حينما تكون الظواهر
أو القضايا موضع البحث قابلة لهذا للتوثيق الميداني، مثال ظاهرة
الجريمة في القانون الجنائي والانحراف أو ظاهرة البيع والشراء في
القانون التجاري كل هذه ظواهر يمكن القيام باستطلاعات ميدانية
حولها فحينما نكون بصدد دراسة في القانون الجنائي عن الجريمة
(١) التوثيق الميداني يساوى ملاحظة مباشرة .

أو الجنوح علينا أن نزل إلى ميدان الجريمة أو الجنوح ونستعمل وسائل البحث الميداني وسنحدد فيها بعد (الصحف الاستثنائية . المقابلات .. الخ) وفي ظاهرة التشغيل يمكن أيضاً بعد دراسة قانون العمل ، النزول إلى المصنع للقيام ببعض الاستطلاعات الميدانية وحتى في (العلوم اللغوية) يمكن إلى جانب التوثيق المكتبي استعمال البحث الميداني أى بعد أن نقوم بتوثيق البحث اللغوي مكتبياً نزل إلى المنطقة موضع الدرس للتعرف على الاستعمال اللغوي . وكذلك في الاقتصاد يمكن بعد التوثيق المكتبي النزول إلى عين المكان لإجراء استطلاعات ميدانية تكمله لتوثيق البحث .

وفيما يعنى الدراسات الإسلامية على مستوى الحركة التوثيقية العمودية للمنهج (أى التوثيق قبل اختيار المنهج الشارح) . نرى أن الدراسات الإسلامية تركز من خلال المنهج التاريخي والتحليلي على التوثيق المكتبي أساساً (بمعنى المصادر والمراجع أى (الكتب والمخطوطات والمجلات والأرشيفات الخ) إلى جانب الإحصائيات وإلى جانب التوثيق النقش (المسجلات . الأشرطة . الأفلام .. الخ) أما فيما يعنى التوثيق الميداني في الإسلاميات يمكن الانتفاع به في العلوم اللغوية دراسة اللهجات كما يمكن في البحوث الاقتصادية والانثروبولوجية . ويتصلر البحث الميداني أو التوثيق في عين المكان في الدراسات الإسلامية السيسولوجية ، وهنا نصل إلى المنهج الثالث ، وهو المنهج السيسولوجي وكيفية استعماله

والاستفادة منه في الإسلاميات وهو المنهج الثاني من المناهج الرئيسية الثلاثة التي يمكن أن ينتفع بها في الدراسات الإسلامية .



المنهج السيسولوجي وكيفية استعماله في الإسلاميات

أولاً - ما هو المنهج السيسولوجي :

المنهج السيسولوجي من المناهج الحديثة على مستوى الشروح الشمولية للواقع المجتمعي وهو يتحرك في إطار نماذج كيفية لا متصلة، تعتمد في شرحها على اتجاه من اتجاهات ثلاثة . وحينما نقول « نماذج » نعني مجموعة بشرية على أرض في مكان محدد وزمان محدد ، وبالتالي فالنماذج السيسولوجية لا بد وأن تكون ملموسة في الواقع، وحينما نقول « نماذج كيفية » نعني دراسة هذه النماذج كمجموعة بشرية أو جماعات أو طبقات أو أسر أو مجتمع عام على مستوى الوظائف والعلاقات والبنىات لا على مستوى الكم والصياغة، بمعنى أن «الديموغرافية» أو علم السكان أيضاً يعتمد على نماذج ولكن كمية لا كيفية، بمعنى دراسة الجماعات أو التجمعات أو المجتمع من حيث الحجم والكم لا من حيث الكيف والعلاقة والبنىات .

فالدراسات الديموغرافية (مرفولوجية) - أي الصياغة والشكل . بينما الدراسة السيسولوجية (فيزيولوجية) - أي الوظائف والبنىات ، وعادة الدراسات السيسولوجية لا تتحرك على مستوى فرد وإنما على مستوى علاقة إنسان بإنسان . هذا المنهج السيسولوجي يشترك

مع المناهج الأخرى فى المستوى الأول من التوثيق المكتبى كحركة عمودية للمنهج فهو كالمهج التاريخى والمنهج التحليلى يعتمد فى البداية على الملاحظة غير المباشرة ، أى التوثيق المكتبى ، ولكنه ينفرد عن المنهجين السابقين بارتكازه على البحث الميدانى وسوف نحدده باختصار فيما يلى :

المنهج السيسبولوجى يتحرك أولاً من خلال نمذجة (تيبولوجى) للواقع الاجتماعى ، نمذجة كيفية لا متصلة تركز على شروح شمولية يمكن أن تختصر فى اتجاهات رئيسية ثلاثة :

أولاً : شروح بنوية وظيفية .

ثانياً : شروح جدلية مادية (دياكتيكية) .

ثالثاً : شروح دياكتيكية أمبريقية (واقعية) .

ولكن قبل أن نوضح خصائص هذه الشروح الثلاثة للمنهج السيسبولوجى نشرح ماذا نعنى بنمذجة كيفية لا متصلة «نمذجة» أى جماعة بشرية من أصغر وحداتها وهى علاقة إنسان بإنسان أو أسرة أو تجمع أو جماعة أو طبقة وهى أقوى الجماعات أو مجتمع عام (أى دولة) على أن تتحدد هذه الجماعات مكانياً وزمانياً ، ونعنى بذلك دراسة العلاقات النيزولوجية لهذه النمذجة (أو هذه العلاقة) ونعنى بتعبير وهى « العلاقات المنصبة على جوهر الجماعة ووظائفها » لا العلاقات المورفولوجية ونعنى بها

علاقات الصياغة والشكل ، أى كم الجماعة الديموغرافيا (علم السكان) . بمعنى أن الديموغرافيا والسياسيولوجيا كلاهما يدرس الجماعة (المجتمع) غير أن السياسيولوجيا تدرس الجوهر بينما الديموغرافيا تدرس الشكل والصياغة مثال الدراسات الفيزيولوجية : السلوك ، المواقف ، الأدوار ، القيم ، الأفكار ، اللغة والرموز ، بينما العلاقات الديموغرافية (مورفولوجية) مثال الجنس : مذكر ، مؤنث . والشكل : طفل ، شاب ، شيخ . الحالة : مطلق ، أعزب ... إلخ .

أما تعبير « لا متصلة » بمعنى دراسة الجماعة أو المجتمع لا كتسلسل متصل وإنما كواقع فوري له خصائص ، ومن ثم تحدد العلاقات بوضوح بين التاريخ والسياسيولوجيا ، فإن كان تعبير (كينى) رفع الالتباس بين الدراسات المنصبة على مورفولوجية الجماعات والأخرى المختصة بفيزيولوجيتها . فتعبير (لا متصل) يرفع الالتباس بين التاريخ والسياسيولوجيا .

فالتاريخ يدرس نماذج كيفية ولكن فى إطار متصل لا بد وأن تتكامل غايته مع بدايته بينما « السياسيولوجيا » لا تنظر إلى هذا التسلسل بمنظار هدفى وإنما تطرحه فقط فى عرض النشأة للتواهر موضع البحث . وهكذا نرى أن الدراسات السياسيولوجية رغم تكاملها مع العلوم الاجتماعية الأخرى إلا أنها تمتاز بهذا المذهب الذى يعتمد على نمذجة كيفية لا متصلة للمجتمعات البشرية

ومن ثم بعد أن يتحرك المنهج عمودياً في الحركة المشتركة بين العلوم الإنسانية وهي حركة التوثيق المكتبي أولاً ، ثم الميداني والسياسيولوجيا تعطى له أهمية قصوى كما ذكرنا . بعد هذه الحركة العمودية للتوثيق والخاصة بجمع المعلومات حول الموضوع المعنى بالبحث تأتي الحركة الأفقية المتمايزة في المنهج السياسيولوجي وهي حركة الشروح (كيف يشرح) فبعد تحليل وتبويب المعلومات المجموعة حول الموضوع تبنياً لأسس البحث العلمي في التحليل يمكن أن نبسطها فيما يلي :

بعد تصنيف وتبويب المعلومات وتحليل المحتوى انطلاقاً من تبادلات محددة له تأتي الشروح كيف تشرح الاشكالية في المنهج السياسيولوجي ؟ من المعروف أن المنهج السياسيولوجي كطريقة بحث وقدرة شارحة - حينما يتصدى للمجتمع بالدراسة والبحث يعبر مراحل ثلاث أو يكتفى بمرحلة أو مرحلتين حسب إمكانيات الباحث . ولكن الدراسة الأكمل هي التي تشمل على المراحل الثلاثة :

الأولى : المرحلة الوصفية : أي الاكتفاء بوصف المجتمع أو موضوع الدراسة ونسبها المرحلة السياسيوجرافية ، وقد تتجاوز المرحلة الوصفية إلى المرحلة التعليلية بمعنى تحدد العوامل المهيئة للسببية من عوامل نوعية رئيسية أو ثانوية كالعامل الاقتصادي والسياسي والديمقراطي والديني والتربوي والنفسى إلى غير ذلك . وتسمى هذه المرحلة : المرحلة الانثولوجية (لسببية) ،

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التخريج وفيها يجاب على التساؤلات موضع الاشكالية أو تعطى النتائج ، ويلاحظ أن فاعلية المنهج السيسولوجي مرتبطة بمدى تحديد (الاشكالية) بمعنى يصعب على السيسولوجيا أن تجيب بعنويات أو بتعميم وإنما كعلم تطبق ميداني يجيب على تساؤلات محددة بإجابات محددة ، وهكذا بقدر ما تحدد النمذجة مكانياً وزمانياً وتطرح الاشكالية لها بقدر ما ينجح المنهج السيسولوجي في إعطاء نتائج .

أما الحركة الشارحة وقد حددناها في البداية باتجاهات ثلاثة :

- الأول : الاتجاه البنيوي الوظيفي .
- الثاني : المادى الجدلي (الديالكتيكي) .
- الثالث : الديالكتيكي الأمبريقي (الواقعي) .

سوف نبدأ بالشروح البنيوية الوظيفية؛ لنكمل بالشروح المادية الجدلية، ثم نهي بالديالكتيكية الإمبريقية .

« الشروح البنيوية الوظيفية » : هي أساساً تعطى أولوية لشبكة العلاقات الاجتماعية كفعل وردود فعل ومن خلال قياس العلاقات وتحديد طبيعة الوظائف من حيث وسيلة الوصول للهدف وتحديد الهدف ومدى التكيف معه ومدى الإبقاء على أصالة المنطلق إلى جانب الاهتمام بما هو فوري واستبعاد تحمل التاريخ في الشروح بمعنى الحد من تأثير الخلفيات والتناقضات

التي لا ترى في مظهر العلاقات وطبيعتها ، وعادة تركز الشروح
البنوية الوظيفية على الإحصاء في قياس العلاقات وتستعمل وسائل
التوثيق المباشر وغير المباشر التي أشرنا إليها سلفاً .

بالنسبة أيضاً لهذه الشروح البنوية الوظيفية يمكن أن تطبق
ببساطة ونأتى بنتائج ملموسة في المجتمعات المتقدمة حيث إمكانية
قياس العلاقات وتحديد البنيات والوظائف ، دون خلفيات إلى
جانب سهولة الإحصاء وإمكاناته المتعددة بينما الوضع يختلف
فيما يعني المجتمعات الفتية (النامية) حيث هناك ثقل ملموس
للتاريخ ممثلاً في التقاليد والعادات والأعراف والقيم المتوارثة
إلى جانب صعوبة الإحصاء وبالتالي صعوبة قياس العلاقات
الاجتماعية موضوعياً حيث تتحكم الخلفيات والمضمرات وهكذا
نرى أن الشروح البنوية الوظيفية بقدر ما تحقق من نتائج ملموسة
وسريعة في المجتمعات المتقدمة بقدر ما تتوعدك وتصبح محدودة
العطاء حينما تطبق في مجتمعات يبرز فيها ثقل التاريخ وجذور
الماضي وتتحكم فيها التناقضات والخلفيات .

وهكذا نرى أيضاً أن الشروح البنوية الوظيفية من الناحية
السياسيولوجية مشروطة بخصوصيات لا بد وأن تتوفر حتى تأتي
بنتائج ملموسة .

وكما أن البنوية الوظيفية تطبق في الشروح السياسيولوجية

تطبق أيضاً كاتجاه نفسى وكاتجاه فلسفى ، وخصوصاً كمنهج فى اللغة، وعليه فن الخطأ التعميم فى صلاحية الشروح البنيوية الوظيفية فهى إن كانت تعاني من القصور فى شرح البنيات الاجتماعية المتوعدة والى تتحكم فيها الخلفيات والتناقضات وثقل التاريخ ومبنياته ، فهى كشروح لغوية أو نفسية أو فلسفية يمكن أن تطبق شريطة التعرف والاستيعاب العميق لها إلى جانب التعرف والاستيعاب العميق لما تطبق فيه .

أما الشروح « الجدلية المادية » ومدى إمكاناتها سييسولوجياً فهى باختصار تعنى شروح ترتكز على الأنسقة التاريخية معللة لها من خلال الفعل التاريخى لا الفكر . فهى إلى حد ما اجتهدت معمق فى فلسفة التاريخ يهدف إلى إبراز العامل المادى وخصوصاً الاقتصادى كقوى وعلاقات للإنتاج تحدد نمطه . هذا النمط بدوره يملئ شريطات وأوضاع ليس فقط على الواقع الاجتماعى وإنما على الوجدانى والفكرى ، ومن خلال حركته كتناقضات موضوعية يؤول إلى نمط آخر بالضرورة والالتزام يتمتع بوعى حركة التاريخ مما يجعل حركته حتمية . ومن ثم « فالجدلية المادية » تحتل أهمية للتاريخ لتستوحى منه بعض النبؤات الحتمية ومستقبل الإنسانية. والجدلية المادية جاءت كمنهج نتيجة للاجتهادات الفلسفية تبلورت مع هيجل الذى نحاه منها منحي فكرانى لا مادى وبالتالي جاء الجدل لديه عقلاً نياً يتحرك ككينونة ونقيض ومال فى إطار فكرانى مثالى .

ومع «كارل ماركس» ودراساته في اليسار الهيجلي تبنى «كارل ماركس» حركة معاكسة لهيجل أو كما قال رأى الديالكتيك أو الجدل يمشى على رأسه وقدماه إلى أعلى فرداه إلى وضعه السليم حيث احتكم في حركة الديالكتيك للمادية التاريخية (أى الفعل التاريخي) (الواقع والحدث) وعلى ضوء هذا الواقع أو الحدث التاريخي نحدد الأوضاع والأفكار والوجدان المجتمعي وليس العكس .

وحالياً الشروح الجدلية المادية بعد أن تحركت في أرضية ماركسية بدأت تنبأها بعض المدارس السيسولوجية بالنسبة لشرح المجتمعات ذات الجدور التاريخية متقدمة أو فنية بتناقضاتها وخلفياتها ومبنياتها .

بني الديالكتيك الأميريقي (أى الواقعي) وهو لا ينطلق من مبيئات كما هو الحال في الجدلية المادية . تركز على البنيات والصراع الطبقي وأولوية العامل الاقتصادي وأنماط الإنتاج والاحتكام لفلسفة التاريخ وإنما تعطي أولوية للواقع دون مبيئات وهكذا يمكن أن نحدد خصائص الجدلية الإميريكية (الواقعية) بأنها تنطلق من تحديد الوسط يعنى الإطار الجغرافي والديموغرافي (ecology) علاقة الإنسان بالأرض . ثم ما يترتب على ذلك من علاقات على حصره تعود يومى يتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي (السلك المتفق عليه بين السكان بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف وقواعد أخلاقية أو معنوية أو روحية تتشكل في أنماط اجتماعية : نمط

زراعى ، صناعى ، عمرانى ، بلوى ... إلخ . تشمل بدورها على رموز ومواقف وأدوار تتفاعل لتجسد التعود اليومى . وفى إطار هذا التعود اليومى يتشكل بالضرورة والالتزام سلوك آخر خلاق فائز ومبتكر يجسد التغيير الاجتماعى بمعنى ما من تعود يومى لجماعة فى وسط إلا وفى داخله عناصر الخروج عليه ، وهذا ما نسميه اجتماعياً بالتغيير الاجتماعى ، ويرتب بالضرورة والالتزام على وجود تعود يومى والخروج عليه مآلية أو ضرورة تحدد قيم والأفكار ، وحينما نتصدى للقيم والأفكار للتعرف على ما ترتب عليه بالضرورة والالتزام ، أو بعبارة أبسط . المحرك للقيم والأفكار سنصل فى النهاية إلى العقلية أو الأفعال النفسية والحالات العقلانية التى تحدد مسيرة القيم والأفكار ، فالجدلية الأمريكية (الواقعية) تنطلق من الوسط وهو أبسط مسطح فى التحليل لتصل إلى أعقد المسطحات ونعنى به المسطح السيكلوجى أو العقلية الجماعية .

أما كيفية التحليل والشرح من خلال هذا النهج الجليلى الواقعى وقرضاياته للواقع المجتمعى لكيثونة أو ماهية منها ينطلق تفسير هذا الواقع محدداً لهذه الكيثونة فى أبسط المسطحات لهذا الواقع كما أشرنا وهو مسطح الوسط ، بمعنى أول ما يترأى للباحث فى الواقع الاجتماعى هو الإطار الجغرافى بشر يعيشون على أرض وبالضرورة والالتزام يترتب على وجود بشر فوق أرض أن تكون لهم تناقضات تتجسد فى حياتهم اليومية فما من بشر يعيش .

على أرض إلا وله تعود يومى ارتضاه وإن لم يرتض التعود
اليومى يعترض عليه. نبسط هذا شرحاً بأن البشر الذى يعيش فوق
الأرض يتميز عن البشر فى داخل الأرض - القبور - أى الفرق
بين مدينة الأحياء ومدينة الأموات ، وحينما يصبح للبشر إطاراً
نشطاً فلا بد من تقاليد وعادات وأعراف تضبط وتحدد قواعد
السلوك ، أى هناك مجموعة من القواعد ارتضاها هذا البشر لينظم
حياته من خلالها بما فيها من أسس دينية مقلسة ، معنوية وأخلاقيات
واستثناس للطبائع .

وكل مجتمع يمكن أن يعطى أولوية لقاعدة على حساب قاعدة
أخرى . مجموعة هذه القواعد هى وسائل تنظيم السلوك الجماعى
للحياة اليومية ، ويترتب على هذا السلوك التنظيمى الجماعى المتفق
عليه ، وهو أنماط اجتماعية وعلامات وإشارات ومواقف وأدوار
ورموز تحدد خصائص هذا السلوك وبالتالي الواقع الاجتماعى
المحدد بالوسط أى بشر على أرض لهم تعود يومى انطلاقاً من
الارتضاء لسلوك جماعى متفق عليه يشكل الإطار الرصنى للشروح
الجدلية الواقعية . بعد هذا ومن خلال حركة الديالكتيك الأمبريقى
أو (الجدلية الواقعية) تحدد الصيرورة أو المآلية لهذا الإطار الرصنى ،
وهى ما من بشر يعيشون على أرض تتحكم فيهم قواعد تحدد
خصائص السلوك إلا وفى داخلهم عناصر الخروج عليهم ، بمعنى
ما من تعود يومى إلا وفى داخله عناصر الخروج عليه ، ونعنى

بذلك طبيعة التغيير الاجتماعى الموجد فى جماعة فى داخل المجتمع تتحرك على مستوى سلوك فائز خلاق ومبتكر بمعنى سلوك يخرج بطبيعته على السلوك الذى ارتضاه المجتمع يدفعنا إلى دورة متجددة للديالكتيك الواقعى (الأمبريقي) ترتب على تتبع واستقصاء لمختلف تناقضات الواقع الاجتماعى الأكثر عمقاً وذلك عن طريق التساؤلات التعليلية المحركة للجدلية فى إطارها الواقعى كمثل : كيف لبشر يعيش على أرض مشتركة له قواعد سلوكية ارتضاها بما فيها من أنماط وإشارات ومواقف وأدوار ورموز كيف نجد فى داخل هذا البشر جماعة لا ترضى به وبالتالي يدفعنا هذا التساؤل إلى اكتشاف مسطح أعمق، وهو تعدد القيم والأفكار ، بمعنى الذين ارتضوا السلوك الجماعى احتكموا لقيم وأفكار، والذين خرجوا عليه احتكموا لقيم وأفكار أخرى ، وهنا مرة أخرى يطرح تساؤل ديالكتيكى أعمق. وهو من أين جاء التمايز التيمى والتمايز فى الأفكار مع أن التيم والأفكار واحدة؟ وهذا يدفعنا فى النهاية لاكتشاف أعمق أو قاع مسطحات الواقع وهو مسطح العقلية . فالذين تمايزوا عن الآخرين فى التيم تمايزوا من خلال أفعال نفسية وحالات عقلانية حينما تكتشف يستطيع الباحث أن يصل بجدليته إلى تعرية كل تناقضات الواقع المبتدئ الذى هو بصدد شرحه وتخرجه ، وعادة يتحرك الديالكتيك الأمبريقي للرد على أشكالية مطروحة يعطى أولوية للإجابة فى استنطاق الواقع من أبسط مظاهره وأشكاله إلى أعقد أغواره النفسية وعادة فى إطار الفرضيات العلمية

تقسم هذه المسطحات إلى أقسام ثلاثة قسم « وصفي : وصف المجتمع » وهو يغطي الوصف الجغرافي والديموغرافي والتعود اليومي (القيم والأفكار والعادات والتقاليد) ثم المراقف والأدوار وعلى ضوء هذا تحدد في باب تال « عوامل السببية » وهي العامل الاقتصادي - العامل الديني ، والتربوي ، العامل النفسي ، العامل الديموغرافي . وقد يطرح في المجتمعات المعاصرة حين تعدد إطار القيم العامل الأيديولوجي وهكذا نصل إلى القسم الثالث والأخير وهو « التخريج والاستنتاج » على ضوء الاشكالية المطروحة . ويمكن للباحث هنا أن يلقي بمبنياته في إطار لاستنتاج شريطة أن يعلنها وأن لا تكن مبهمة في إطار التعديم وهذا ما يميز الديالكتيك الأمبريقي « الجدلية الواقعية » عن الجدلية المادية الماركسية « حيث تنطلق هذه الأخيرة من المبيئات وتسعى إلى تبريرها من خلال الشرح والتحليل وعلى ضوءها تأتي بالمنتائج بينما « الديالكتيك الأمبريقي » ينطلق من الوسط أو من الواقع في حدد ذاته مستجوبة له تاركة له الكلمة ليلقى بتناقضاته ، وعلى ضوءها تحدد مواقف الباحث في شكل مبيئات واضحة يسعى من ورائها إلى توجيه الواقع كما هو في انتظار ما يجب أن يكون عليه وهذه نقطة أخرى تميز هذا النوع من الجدلية الواقعية عن الجدليات المثالية كالجدلية الميجيلية .

ولعل هذا النوع أيضاً من التضييق الواقعي . حسب رأينا أكثر تمشياً لشرح واقع المجتمعات الإسلامية كما هي دون التخلي

عن المواقف الأساسية التي تطرح في إطار الاستنتاج والتخريج
لهدف علاج المجتمع ، ونعني بذلك مواقف الإسلام ، وهكذا
نرى أن الشروح السيسولوجية يمكن أن تتعدد منهجياً وسنحاول
أن نطرح مدى الاستفادة من هذه الشروح السيسولوجية في
الإسلاميات والمجتمع الإسلامي مستبعدين الشروح القاصرة .

أما المنهج الثالث وهو المنهج التحليلي : أو منهج العلوم
الاجتماعية الخاصة ونعني بها العلوم التي تعتمد على قواعد أو
أنسقة في التحليل كمثل العلوم اللغوية ، والعلوم القانونية باستثناء
القانون الدولي العام نظراً لغية القاعدة الملزمة في المجتمع الدولي
والعلوم الاقتصادية وما حولها كالدراسات الديموغرافية وعلم
النفس الفردي ، وعلم النفس التحليلي ... إلخ .

هذا المنهج الذي تبناه العلوم الاجتماعية الخاصة ينطلق من
استيعاب القاعدة أو النسق ، ثم استيعاب الظاهرة أو القضية
موضع البحث ثم محاولة تحليل الظاهرة أو القضية على ضوء
القاعدة أو النسق لاكتشاف مدى وفاءها للقاعدة أو مدى التصويب
أو التخطيء أو التحويل ، كل ذلك دون خروج في التحليل على
القاعدة أو النسق الذي انطلق منه . ولاشك أن المنهج التحليلي
هذا يتميز ببساطته وسهولة استيعابه للظاهرة أو للقضية موضع
البحث ، كذلك يمكنه أن يستعين متكاملاً مع المنهج التاريخي أو
المنهج السوسولوجي في التعرف على امتداد الظاهرة أو النشأة

وأصولها أو مدى تطرر الظاهرة أو التضيية وما يترتب عليه من تناقضات وكبدأ عام من الخطأ تصور استعمال منهجى على مستوى أحدى ، فالمناهج بطبيعتها تتكامل متعددة ومتنوعة على أساس أن يكون هناك منهجاً سائداً فى التصور العام لمخطط البحث وتصميمه .

وسوف نعود إلى هذه النقطة حين التعرض لمدى استئناس هذه المناهج فى الدراسات الإسلامية .

